

الحامل فإذا بدو لها حملها فإنها تفصل قبل موت السيد فتفرد  
والإعتق تبعاً لأمه فجاءها يسبقها في ثلاث سنين إذا كان حلالاً  
عند التدبير أو عند الموت وعندها **قوله** فزوجوه عندي عن تدبير  
الحمل لتعصدها في البيع فلا ذلك بطل تدبير **قوله** مبدل أي ذكرها  
كما علم من قوله وإنما يتبع أمه أي حيث تبعها في الحرية يتبعها في  
سببها **قوله** وإنما يتبع أمه أي فطلق الولد لا يتبع له المديون مروجي  
**قوله** خلاف المديون إلى أي فلا يسمى فتأخر سواء كان إلى مروجي  
الغن فقولوه سواء كان أي الغن إلى **قوله** ونحوه كاختصاص **قوله**  
بخلاف ولد السيد وخلاف المستأجر إذا اعتقها ولدته قبله  
الاستيلاء وبوجه **قوله** والحر لا يدخل تحت المديون خلاف المال في  
المسئلة السابقة **قوله** على ما قاله من المال أو الولد لكن قوله واعتقها  
بالمال إنما يناسب المال لحران الحر لا يدخل تحت المديون **قوله** ونصف  
مهرها إن تأخر الإنزال عن موجب الشفعة ولا يلزمه نصف قيمة  
الولد **قوله** ولا يتبعها ولها أي لأن الخياط معها فقط فلا يتبعها  
وقوله في حكم الصفة أي في اشتراط مضي أمته لعتقه قريباً لأنها  
إنما تصير حرة بعد مضي المدة فانظر مع قوله إلى ما قبل مضي المدة  
**قوله** إلا أن انتبه بعد موت السيد لا تنالها إلا تبعاً لها في الحرية  
باعتبارها إن الحرية لا تنال إلا بالحر تبعاً لأمه أي في الحرية  
أنه جرد مديوني بعرضه **قوله** فبيعته من ماله أي لو كان  
أمه من الثلث مروجي والفرق أنه تعدد بعد الموت كما يأتي في  
كلامه فلا يجب من الثلث **قوله** أو رافقه كذا في نسخ وهو لا ينبغي  
في حظ المولى أو رافقها بضم المولى إذ لا يكلم في الولد فضم المذكر  
هو الموافق كما ذكرناه **قوله** قرأت نفع التا وقت بضمها **قوله**  
والفرق التعريف والتكثير على هذا اقتصر في الوعد ومن  
ولم يزد على ذلك شيئاً وهذا هو المعتد وما بعده متعيف مروجي  
**قوله** وأجب عن السؤال أي ليجب أن تأكل النصف حرفة فإن  
الذي نصف فيه على الجميع إنما هو القرآن بلا غير الولد عندنا  
اسم جمع بخلاف المديون فطلق على القليل والكثير بالندبة  
**فصل في الكتابية** **قوله** على الأشهر مقابلها إنما يقتضها القاعة  
قوله العرف

قوله الملقط الجاري الى التقدم قوله لما فيها من ضم الى فاعلمت سبعة عتبات  
قوله سكتا به ذلك اي مضمون في قوله فاعلمها اي الفتاة في قوله ما يحرم  
اي موقوت يعني اي بوقت في قوله ادعية الهادي لان السيد قد لا  
تخرج نفسه بالعتق محابا والعدا يشتر الكلب فمحمود اذ انطق  
عتقه بالفصل والادنا فاحتمل فيها ما لا يحتمل في غيرها كما احتلت  
المهالة في مرج القراض وعمل المهالة المحاجة واسار بقوله والمهاجة  
داعية اليها اي انه يد له عليها القياس اي في قوله مسخنة ميات  
في كلامه انما يتكون مباحة اذا فقد شرط من الشروط المذكورة  
لاستحباب ومكرهه اذا كان عاجزا عن الكلب وكان تحت تعقب  
التعميل بطريق مقتضى قال الملقط في وقد ينفي الحال الى التحريم  
حيث تقتضي التحسين من الحرام وذكره عزرة بن حنا وجب  
بالنذر ان ما كان مستحبا لم ينعقد نذره واجبا فقتضيه ان احكام  
الخمس قوله فيما سألني التبرير اي في عدم وجوبه الا في استحبابه  
فليست مقيمة عليه فيه لان استحبابها بالنذر وهو قوله ثنائي  
فكما تبين ان علمه فيهم خير والتميز ليس بينة كما قاله ن  
لكن يحظر المبدأ فان التبرير مستحب لا واجب فحرم قوله اذا سألها  
العبد اي الرقيق ولو انني قوله والقدر اي واعتبرت القدر على  
الكل في قوله ويغري اي الكتابه الا في قوله وجوبها اي هو  
المواصلة قوله اي كسب ينسب اي خير كان وجملة كان  
خير ان اي ولو كسبا فليلا حيث لا يني قوله سجا العتق بها اي  
بالكتابة ولا يكره حاله لذاتها فلا ينافي انما يكره لعارضة  
كما لو تكرر الاكتساب بالفسق قوله كرهت كما قاله الا في قوله وانما  
كرهت ولم تحرم كما لعدم تحقق الوقوع في الحرام لكونه مستقلا فاعلم  
الواقع في كلامه بمعنى الظن او قوله الكراهة تراهة التبرير في قوله  
والعقود اي التي يعقب فيها اتصال القبول بالايجاب قوله ولا من  
بعض خلاف الاول والتبرير لان الاول فيها محقق بالموت الذي  
ينزله الرق قوله ويغري اي في قوله لان الايمان الذي انما  
تصح على عين كوقوف اي اداء العود عليها على ملكها والرقق لا  
ملكه قوله الي اهل اي وقت قوله ولو كان ان كانت ببعض اي